

الزاوية



د.علي عبدالرحمن الحويل dr.alialhuwail@icloud.com

الخالد
وعهد
التجديد

أمام رئيس مجلس الوزراء الجديد سمو الشيخ صباح الخالد فرصة لإحداث تغيير كامل وشامل في الكويت يحقق طموحات الشعب في مختلف مجالات التنمية، فالخالد يحظى بثقة ودعم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وقد قابل البرلمان اختياره بارتياح، كما نال قبولا شعبيا ملحوظا وبدا أن الأمة واثقة في قدرته على إحداث التغيير الذي تنتشده وطال انتظارها له، لاسيما مع تمتع الخالد بإمكانيات شخصية تؤهله لذلك فهو واسع الاطلاع وقور وجاد ويحظى باحترام دولي جلي.

ثلاثة محاور رئيسة إذا نجح سمو الرئيس في تحقيقها ستشعرع أبواب التاريخ أمامه، وهي السيطرة على الفساد وتطوير التعليم وتنوع مصادر دخل البلاد.

الخطوة الأولى للسيطرة على الفساد المالي تكمن بإصدار تشريعات مشددة ضد مرتكبي جرائمه والتزام الدولة المطلق بتطبيق هذه التشريعات بحزم على جميع المداين دون تفریق أو محاباة، على أن يصاحب هذا تقليل من فرص الفساد بإصدار تشريع يجيز للحكومة التعاقد مع الشركات الدولية - عبر لجنة المناقصات - دون الحاجة للوكيل المحلي إذا اقتضت ذلك ضرورة السيطرة على الفساد وتكاليف المشاريع وجودتها وسرعة إنجازها.

إن إدارة شؤون النفط - وهو مصدر دخل الدولة الرئيس - بشوبهة الغموض وانعدام الشفافية، ويؤخذ على القائمين عليها عدم الاهتمام الكافي بالتوسع في الصناعات النفطية التي لا تتسكل بحجمها الحالي رديفا حقيقيا لبيعات النفط فإذا أخذنا في الاعتبار أن أسعار بيع برميل النفط المصنع ثابتة وتزيد عشرات المرات عن سعر بيعه كنفط سائل لبرزت لنا أهمية الصناعات النفطية.

ومن المتخذ الأخرى على الإدارة النفطية إغفالها لدورها في توسعة سوق العمل بإقامة مشاريعها الكبرى كمحطات التكرير داخل البلاد بدلا من خارجها وإتاحة الفرصة للعامل الكويتي في اكتساب الخبرات المرتبطة بها، كما لم تحرص الإدارات النفطية المتعاقبة على تبوؤ الكويت وهي سادس أكبر مصدر للنفط في العالم دورا في تسويق النفط على المستوى العالمي بينما تمكنت سنغافورة التي لا تنتج شيئا منه من أن تكون ثالث أكبر مركز عالمي لتسويق النفط وتكريره. لم تقدم مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية اكتشافات وإبتكارات ذات قيمة على المستوى الدولي ولم تنشر أبحاثا بحجم إمكاناتها، كما أنها لم تهتم - بما فيه الكفاية - بتبني الاقتصاد المعرفي ليكون رديفا لاقتصاد النفط، كما فعلت الإمارات الشقيقة وبدأت السعودية برنامجا مشابها لها، وكان لكوريا وسنغافورة الناشئتين دور الريادة ومنافسة أوروبا والغرب فيه.

إن الاتفاقية مع الصين الشعبية والتي يعود الفضل فيها لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ليست مشروعا اقتصاديا ناجحا فحسب بل هي ضمانة لأمن البلاد وكيانها لذا فلا بد من إيفاد مبعوثين للصين للتأكيد على استمرار التزام الكويت بالاتفاقية ومباشرة تفعيلها.

سؤال إلى الهيئة العامة للزراعة:
ما أسباب اختفاء البطاط الكويتي؟

عزة الغامدي

تعتبر الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية من القطاعات الحيوية والمهمة في الدولة والتي ليس من الممكن تغافل دورها الحيوي والفعال، إلا أن هذا القطاع الحيوي لابد أن يلقي اهتماما أكبر من الحكومة والبرلمان حتى يتم تذليل كل العقبات التي تعثره لتمتكن الهيئة من تلبية الاكتفاء الغذائي من الخضراوات.

فالامن الغذائي يعتبر من الأولويات التي لا يمكن تغافلها أو تهيمشها وبالأخص أن الاعتماد على الاستيراد يتوقف على متطلبات الأسواق الدولية وقد يؤدي قصور الإنتاج في دولة ما في التأثير سلبا على الاكتفاء الغذائي لدينا لذا فإن المسؤولية اليوم كبيرة على عاتق الهيئة العامة للزراعة لتوفير كل أنواع الخضراوات من الإنتاج المحلي.

إلا أن هناك نقصا غالبا ما نلاحظه ولنا على سبيل المثال اختفاء البطاط الكويتي من الأسواق المحلية منذ فترة بعيدة دون أن يتم ذكر التداعيات التي آلت إلى اختفائه، فقد نجد الهيئة العامة للزراعة أن بوجود منتجات البطاط المستوردة هذا يعني من المنتج المحلي ولكن عنذرا فمن يعرف أساسيات الطهي، يعرف أن المستورد ليس بجودة المحلي، فالبطاط الكويتي أفضل من المستورد وبالتالي فإن اختفاءه لفترة طويلة من الأسواق يجعلنا نتساءل عن الأسباب. فالقضية ليست في اختفاء البطاط الكويتي فقط فهذه قد تكون عارضة ولكن قد تكون الأسباب التي أدت لاختفائه من الأسواق تطلت بقية أنواع الخضراوات وهنا بالتأكيد سنظفر لنا الأزمة.

إن الدولة مسؤولة ومسؤولة كاملة عن توفير الغذاء الرئيسي للشعب ويكون ذلك بإنتاج محلي حتى لا تؤثر قرارات دولة معينة تقطع منتج معين عن الأسواق في خلق أزمة لدينا ولنا على سبيل المثال الأغذية الرئيسية وهي المخبوزات والأرز والخضراوات واللحوم والألبان تعتبر هذه عناصر الغذاء الرئيسية للأفراد والتي لابد أن تكون متوافرة بمنتج محلي وليس فقط مستوردا.

أعترف تماما أن الحكومة لا تقصر في توفير احتياجات مواطنيها، فالحمد لله لا أحد ينكر فضل الدولة في توفير ذلك ولكن الخطط والبدائل لابد أن تكون متوافرة وبالأخص متى ما كان المنتج المحلي أفضل من المستورد هنا لابد أن يكون المنتج المحلي متوافرا بالأسواق حتى يتم تلبية الذوق العام. لا نريد أن يكون تركيز الدولة في توفير متطلبات الحياة الأساسية لأفراد المجتمع يعتمد على الإنتاج المستورد وحسب، فالزراعة اليوم كلياتها تطورت بشكل غير مسبوق وازدكرت تحديدا في هذه الزاوية الرهبة في استيراد التكنولوجيا الزراعية التي وصلت إليها اليابان في هذا المجال فمن الضروري أن تقوم الهيئة العامة للزراعة بالتواصل معهم حتى تكون مثل هذه التكنولوجيا موجوده لدينا.

الكويت تعتمد اليوم على الاستيراد بشكل كبير، فمعظم أسواقنا مستوردة وهذا جميل لأن بالتأكيد لا يمكن الاستغناء عن المنتج المستورد وبالأخص أن هناك منتجات ذات جودة عالية لابد من توفيرها، ولكن نريد أيضا أن تكون الأسواق توفر منتجاتنا وما يزيد عنها تقوم بتصديره لآلنا أيضا لدينا منتجات ذات جودة عالية سواء من الخضراوات أو حتى المنتجات الصناعية الأخرى ولكنها لابد أن تلقى دعما أكبر حتى تغزو الأسواق لترتفع معدلات صادراتنا عن نسبتها الحالية والا لفيالتيكاد لن يصبح لدينا اقتصاد مستقل قوي دون أن تتحرك عجلة الزراعة، وهذا بالتأكيد يتطلب دعما لكل القطاعات الإنتاجية لدينا سواء من المزارع أو المصانع وغيرها.

خلال فترة قصيرة جدا شعر الكويتيون ببصيص من الأمل بعد دخول الشيخ ناصر صباح الأحمد في ديسمبر 2017 التشكيل الحكومي ككاتب أول لرئيس مجلس الوزراء ووزير للدفاع إضافة إلى ترؤسه للمجلس الأعلى للتخطيط وهو الأهم، حيث شعرنا معه لأول مرة بوجود خطة تنموية واقعية مدروسة بمواعيد وأرقام واضحة لتنفيذ مشاريع التنمية يكون فيها القطاع الخاص شريكا رئيسيا من أجل إعادة ثقة المستثمرين وعودة الأموال المهاجرة واستقطاب المستثمر الأجنبي، ولا أنسى الحلقة النقاشية التي حضرتها للشيخ ناصر بتنظيم من فريق «دور» التطوعي، الذي عرض دراسة أعدت حول تطوير شمال الكويت والجزر الكويتية (فيلكا وبوبيان) ومشروع الصبية متضمنا

الغمدة



مزيد مبارك المعوشرجي Malmoasharji@gmail.com

لماذا الأمل
في الشيخ ناصر؟

شرحنا تفصيلا للجدوى الاقتصادية والفرص الوظيفية التي ستوفرها هذه المشاريع، بالمقابل نرى الأمل الأجنبي، ولا أنسى الحلقة النقاشية التي حضرتها للشيخ ناصر بتنظيم من فريق «دور» التطوعي، الذي عرض دراسة أعدت حول تطوير شمال الكويت والجزر الكويتية (فيلكا وبوبيان) ومشروع الصبية متضمنا

نقش القلم



محمد عبدالحميد المسفر

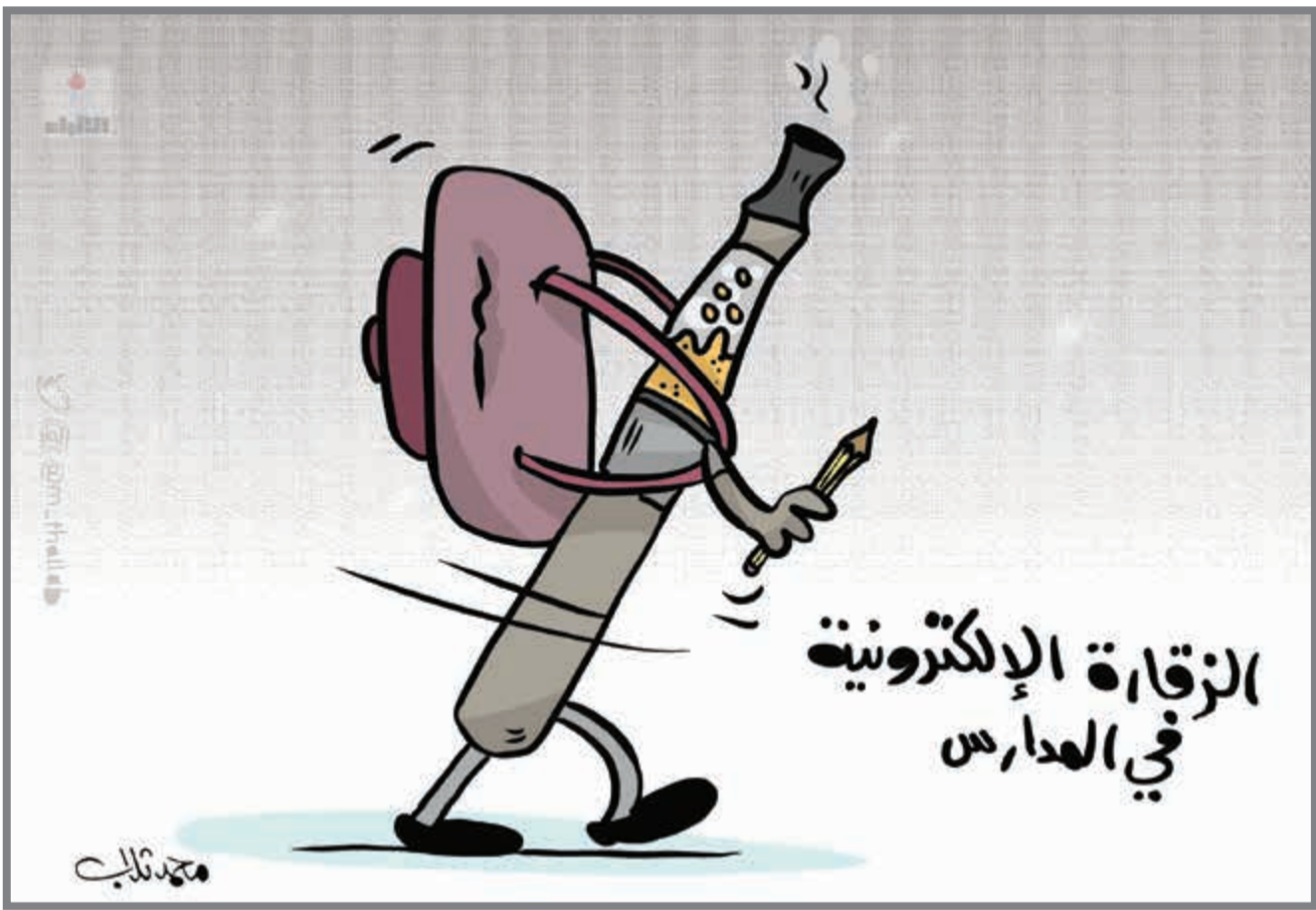
بطاقة عافية
والفاتورة
الدافية

صحية متعددة؟! جاء طوق النجاة لذلك بأمانة تأمين علاج مواطني الدولة أبرز شرائحهم متقاعدو الحكومة! ولم تنته الأزمّة لتعثر المراكز الصحية الأهلية لعدم توافر أجهزة (دك) للإبرة تحديدا للظهر (مما نكسر متكاملة تتوافر لدى الحكومة تحول لها الحالات المدودة لعلاجها المطلوب! يضاف لذلك تكاليف مالية تخصم من رصيد علاج المتقاعد وغيره بهذه

لا الحكومية، رغم أنه وزير دولة وابن الأسرة الحاكمة، بل لأنه تخرج من مدرسة عبدالله السالم وصباح الأحمد وسعد العبدالله السياسية، ويتعامل مع جميع الملفات بواقعية بعيدا عن التسويف والمراوغة السياسية، بالمقابل هو المسؤول الوحيد الذي نثق بأنه لن يضع لصلته القرابية أو لأي اعتبار آخر قيمة أمام تطبيق القانون، ولن يرضخ أمام تاجر المناصب القادر على حفظ كرامة السياسيين أصحاب الرأي الموجودين بالخارج من دون تجريح، وفي نفس الوقت من دون التفتيش في تنفيذ القانون وإعادتهم إلى الوطن، والقادر على الإتيان بالهاريين الفاسدين ومحاسبتهم، وما زادني يقينا بأن الأمل في الشيخ ناصر.. أنه مُحارِب من جميع الفاسدين!

وغيرهم! لتلك الحالات!- بدليلها كما فعلتها دولة الإمارات بفتح مراكز طبية عالية مقيمة في أبوظبي بمستوى علاجي عالي أسما وعنوانا لهذه الحالات، يتوافر علاجها بلا تخريجات علاج الخارج وظروفه السياسية! وتكاليف تراكم فاتورة المستشفيات الأهلية عندنا كما هو حال ما يحصل داخل تلك العيادات الأهلية ويرغم مرضيا المواطن بمساومته نصف عليك ونصف تأمينات علاجك لعدم

تغطية كاملة لبعض الحالات!، لذلك يأمل مرضانا تحركا نيابيا وحكوميا علميا لدراسة هذا الوضع مئات الدنانير بل الوفها لعلاج بعض الحالات، حيث بلغت بعضها (2500 دك) للإبرة تحديدا للظهر (مما نكسر أمامها ظهر تلك الحالات بتكارح سحب رصيده العلاجي منها وتكرار المساءة! للرجال والسيدات متقاعدو الديرة



القطرية الحرية المطلقة بالتعامل مع الأحداث العربية البعيدة عن دول الخليج، حيث الاختلافات على أشدها في السياسات الخليجية بين مؤيد لطرف ومعارض لأخر.

لا يوجد تطابق مطلق في السياسات بين الدول المستقلة حتى لو كانوا أشقاء ومصيرهم واحد، هذه حقيقة بشرية فحتى على المستوى الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة لا يتفق الإخوة إلا على المواضيع بداخل الدائرة الضيقة وكلما ابتعدنا عنها اختلفت الرؤى، فكيف على مستوى الدول وعلاقتها الدولية. ● **ختاما:** الدبلوماسية الرياضية مدخل لتجاوز الخلافات السياسية إذا صدقت النوايا، والأهم تطور الاتصالات السياسية بين محاور الأزمة الأساسية الرياض والدوحة، وأن تقف الحملات الإعلامية وهذا ما التزمت به قطر والسعودية في الأيام الماضية بحسب مشاهداتي في الأيام الماضية ولكن هناك مسن لا يريد للأزمة أن تنتهي، ويجب ألا تعيرهم الدوحة أي اهتمام.

أشهر برنامج تلفزيوني «أميركي» وتحديث عن تلك المبادرة وفي نهاية المقابلة قدم لها الذئع جهاز تلفزيون كما تمت أن يكون لها مع مبلغ مالي قيمته عشرة آلاف دولار، كما حصلت أيضا من شركة إلكترونيات قسيمة شراء بقيمة خمسة آلاف دولار، ولقد حصلت على هدايا وصلت إلى ما قيمته 100 ألف دولار من سببه عملا الإنساني وهو تكلفة وجبتي طعام كلفتها 27 دولارا ولكنها غيرت حياتها للأبد.

● **أخيرا:** ليس الكرم أن تعطيني ما لا تحتاج، ولكن تعطيني ما أنت في أشد الحاجة إليه، تلك القصة تعطينا درسا مهما بأن «العباء» مهما كان قليلا فإن أثره كبير على الآخرين وجزاؤه عظيم عند رب العالمين، فكلما فعلت «خييرا» بدون مقابل أو «مئة» فإن جزءا مملك يعرف عنوانك وسيأتيك الخير والتعظيم.

صدي الأحداث



عادل عبدالله المطيري

بطولة
وقمة خليجية

مشاركة جميع منتخبات دول الخليج العربية في البطولة «مؤشرا على تقدم نحو حل الأزمة بين الأشقاء». ما أن تنتهي البطولة الخليجية في الدوحة، حتى تبدأ القمة الخليجية بالرياض، وإن لم يعلن رسميا خبر استضافة السعودية للقمة الخليجية بعد أن اعتذرت الإمارات عن استضافتها، وما بين بطولة الدوحة وقمة الرياض، لابد أن تنفجر الأزمة الخليجية ولو بالقدر البسيط كوقف الحملات الإعلامية وبداية الاتصالات

جرس



سامي الخورافي samy_elkorafy@hotmail.com

الخير
يدل «عنوانك»

تحدثت عن فعلك الرائع مع هاتين المرأتين ذلك المبلغ سيؤخر شراءها لذلك التلفزيون، وأكثر ما ضايقها هو «صديقتها» والتي قالت لها: لقد أخطأت بأن ساعدتينيما لأنك قصرت على نفسك وعلى طفلك بتبرعك بالمال، فشعرت الجرسونة بأن ما قالته لها صديقتها صحيحا إلى أن اتصلت والدتها فجأة وقالت لها: ماذا فعلت؟ فأجابتها بخوف: لم أفعل شيئا، فأجابتها والدتها: وسيلة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»

م. 36



د.عبداللهادي عبدالحميد الصالح a.salleh@yahoo.com

رأي آخر..
وردي عليه

بعد مقالتي الذي نشر في هذه الزاوية بعنوان «يا ليتكم علمتم للوحدة مثل إيران»، والذي نشر يوم الجمعة الماضي، وصل إلى جريدة «الأنباء» الغراء تعقيب عليه من الإعلامي السابق عبدالله ناصر، وجاء تعقيبه كما يلي: السيد عبدالهادي الصالح، في مقالته يوم الجمعة الماضي في «الأنباء»، نسي مكانته كوزير سابق في الكويت وتحول إلى داعية ومروج لإيران وسياساتها، وقال عنها إنها تسعى للوحدة الإسلامية وإنها في سبيلها أن تكون الدولة الإسلامية العظمى لكل المسلمين.

وتساءل: لماذا تحارب هذه الدولة الإسلامية العظمى في سورية والعراق واليمن وبلدان إسلامية عربية أخرى؟ ولماذا تحارب جوارها الخليجي العربي؟ في سورية مثلا لماذا أرسلت قواتها لمساندة النظام الذي ثار عليه شعبه وانتفض طلبا للكرامة والعيش الشريف؟ من تحارب إيران في سورية؟ التكفيريين كما تسموهم ومن هم التكفيريون؟ اليسوا من الشعب السوري؟ ومن الذين تآذوا من إيران وسياساتها لا يتحول إلى تكفيري لصد أذى إيران وأطماعها وسعيها للنفوذ والهيمنة؟ هل من أجل الوحدة الإسلامية يضرب الشعب السوري ويشرد ويهجر من بلده؟

وزاد ناصر في تعقيبه أن مقالتي تضمن استهزاء بمن يكيلون الاتهامات لإيران بالتمدد الفارسي والصفيوي والمجوسي... إلخ! مضيفا: لسننا ندرى ماذا تسمى تصرفات إيران غير التمدد والتدخل في شؤون الآخرين.. ألم يقل المسؤولون الإيرانيون إن إيران أصبحت تتحكم في أربع عواصم عربية؟ وتساءل: على ماذا تدل المظاهرات والاحتجاجات العارمة في إيران اليوم؟ ولماذا تحدث إذا كانت إيران داعية للوحدة الإسلامية؟

وقال: إن إيران ليست للمسلمين جميعا.. إنها للشعبة فقط، وإلا إذا كانت إيران للمسلمين جميعا فلماذا لا يوجد في عاصمتها مسجد واحد للسنة؟ أليس السنة من المسلمين؟ ولم يكتشف ناصر بذلك بل ذهب إلى أن إيران مكروهة عند كل مسلم حقيقي وشريف لا مذهبي وطاقفي.. وأن المنطقة لم تعرف هذه الحزازات والتوترات المذهبية إلا حين «هلت» ثورتها الطائفية المذهبية!

وتعليقي على ذلك: بالطبع نحن نحترم كل الآراء المخلصة والمنصفة، وليس عرض هذا الرد إلا من قبيل الرأي والرأي الآخر الذي تتسع له صحيفة الجميع المشكورة «الأنباء»، ولأبد أن يعلم صاحب هذا الرد أنني كوني وزيرا سابقا فذلك يشرفني، ولكن لا يسلب حقني كموطن يمارس حقه الدستوري في التعبير عن رأيه وفق القوانين ذات الصلة. ولا أريد أن أدخل في تفاصيل الأحداث التي ذكرها فهي متداولة وأشسبعت جدلا إعلاميا، ولكن أنصح بأن ندعو الله سبحانه أن يحقق دماء المسلمين فيما بينهم، وأن تتوحد جهودهم نحو العدو الإسرائيلي اللدود وأعدائه، الذين لا يزالون «يربطون عصاعص» - كما يقول المثل الكويتي - بين شتات الأمة الإسلامية، حتى أصبحت اليوم القيم معكوسة: مقاومة إسرائيلية خيابة للأمة! وأن التطبيع معها ضرورة إسلامية! وأصبح تحرير القدس أنشودة في أفواه المجانين!

ولكن القرآن الكريم يستصرخنا (أفنجعل المسلمين كالمجرمين. ما لكم كيف تحكمون). وما سطرته من رأي في مقالتي آنف الذكر، اعتقد أنه منسجم مع السياسة العامة لوطني الكويت الذي يحتفظ بعلاقة صداقة مع إيران.

وما كتبتوه هو انطباعي عما لمستة عن قرب ومباشرة أثناء تواجدتي هناك تلبية لدعوة منظمي المؤتمر. وأخيرا، وللعلم فانا عضو في رابطة الصداقة الكويتية - الإيرانية في الكويت.